وقال ايضا فان قلت في هند وعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما
الصرف ومنعه الصرف ومنعه فينبغي ان يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط
لوجود السببين فيهما ايضا قلت ان التانيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره
مع سكون الوسط واما العجمة فهي سبب ضعيف متدرك لانا معناها ان هذا
اللفظ كان مستعملا له في لغة العجم **قوله** باذربيجان قال في مطالع
الانوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو
المشهور ومد الاصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبد الله بن سليمان وغيره
البا وحكي فيه ابن مكي الي اخر ما ذكره **قوله** وقيل الساكن الوسط الي اخره
قال الدنوشري قيل قياسا علي هند ويفرق بينهما بان جنس العجمة
لا يعتد بالتسمية وجنس التانيث يعتد بالتسمية به قاله ابن فلاح
اليمني في كافيته وذكر ان المونث الثلاثي الساكن الوسط صرفه اولي من
تركه عكس ما قاله المصنف سابقا وهو اللغة الفصحي قاله الاندلسي
وذكر ابن فلاح في كافيته ايضا ان اللغة الفصحي منعه من الصرف
فلينظر اي الكلامين اصح **قوله** وقال الجوهري قال الدنوشري
الذي في شرح ابن اياز للفصول انه لقب العنبر بن تميم ابي تميم **قوله**
وندر لما قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن اياز انه اسم لو فلح ولا نسلم
انه اعجمي بل منقول من الفعل **قوله** وقيل القبيلة قال الدنوشري قال ابن
المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وسحلب بحمرة وشمر لطاير وهو
يدل علي ان دئل مشترك بين القبيلة والدويبة انتهي تمي اذ ظاهر
كلام المص انه ليس علما ولذا جعله مغايرا لخصم وشمر والظاهر انه علم وكونه علما للقبيلة
لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي الالفية في باب العلم عند قول الناظم
وقرن **قوله** والذي لا يوجد في غير الفعل الخ هذا الصنيع تقتضي انه جعل
الوزن الذي يخص الفعل قسمين ما لا يوجد في غيره اصلا لكنه كان الظاهر

حينئذ

حينئذ ان يزيد فيما سلف قوله او لا يوجد في غيره اصلا ليكون توطية لما
مزج هنا في كلام المصنف بعد واو العطف فانه لا ترتبط بحسب الظاهر
بما قبله وظاهر صنيع المص هنا ولما قبله في الحكم وانما اعاد الكاف لان العلمين
فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة علي سبيل
التمثيل لكن بقي هنا شي وهو انه ما الفرق بين انطلق وما بعده وبين
خصم وشمر فان كلا وجد في غير الفعل علما والشر فرق بينهما فليحرر **قوله** اوتما
المطاوعة قال الدنوشري لو قال اوتما ولم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان
اولي **قوله** لان المنقول الخ قال الدنوشري لو قال كما قال ابن المص ومتي سميته
بفعل اوله همزة قطعتها في التسمية بخلاف ما اذا سميته باسم اوله همزة وصل
فانك تبقي وصلها بعد التسمية لان المنقول من فعل قد بعد عن اصله فلحق
نظايره من الاسما وحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الاسما والمنقول من اسم
لم يبعد عن اصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان اولي كما هو واضح **قوله**
الثاني الوزن الذي الفعل به اولي قال الدنوشري وفي شرح الفصول لابن اياز لو
سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على
ان الفاعل مجموع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص اذ ليس من الاسما
مثل جعفر بفتح الجيم والعين وسكون الفاء ذكر البستي في تعليقه انه سال
ابا علي عن قمن في مثل قولك قمن الهندات هل يصرف لانه بمنزلة نقل ودحرج
وان اردت الامر لم يصرف لان هذا لا يكون الا للمضمر ولا يمكن خلع الضمير عنه وذكر
البستي ايضا انك اذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من
الحاق النون اذ لا فصل بين هذه الواو التي في ضربوا وبين الذي في الزيدون
والمسلمون في ان كلا منهما للجمع واذا كان كذلك لم يكن بد من الحاق النون
فاعرف ذلك **قوله** وكان المفتتح الخ قال الدنوشري لو قال بدله فان المفتتح بهمزة من الافعال
اصلا للمفتتح بها من الاسما كان احسن **قوله** في الرفع نظير اكتب لله در الكشي

Copyright © King Saud University